ماكرون لن يُنظّف بيروت

محمد أبو الغيط

في الفيلم المصري «ليلة سقوط بغداد» تدور الحبكة حول عالم شاب يحاول اختراع سلاح يحمي مصر من خطر غزو أميركي بعد سقوط العراق، بينما يؤدي الممثل محمد الصاوي دور شخصية ترحب بالغزو، باعتباره الحل الوحيد لأزمات مصر، ويردّد طيلة الفيلم أن الأميركان «هينضفونا». أتى الرئيس الفرنسي ماكرون إلى بيروت، حاملاً معه أملاً في لحظة انكسار وياس، كما حمل معه مقاربة سطحية لصالح «نظافته» مقابل تلوث النخبة الحاكمة. لذلك ليس من المنطقي المبالغة في لوم اللبنانيين الذين هللوا له في شوارعهم، والذين وقّعوا عريضة تطالب بعودة الاستعمار. من ناحيةٍ، لا يمكن أن نطلب التعقل والتحليل السياسي المعمّق ممن تعرّض لصدمةٍ عصبية، ومن ناحيةٍ يوجّه اللوم الأكبر، بطبيعة الحال، إلى من وصل بالشعوب إلى هذه المرحلة، حين يطالب اللبنانيون ماكرون بعدم توجيه المساعدات عبر حكومتهم الفاسدة، فإن لومهم من دون طرح بديل يعني ضمنيا تفضيل السرقة الوطنية لهذه المساعدات. ولا نعني هنا، بطبيعة الحال، فئة موجودة في مختلف الدول العربية من المنسحقين الأصلاء أمام المستعمر، ومعتنقي أوهام عبء الرجل الأبيض الأرقى منا بالميلاد. ولكن نعني فئاتٍ أوسع قد تردّد «هينضفونا»، لا اعتناقا حقيقيا، بقدر ما هي تعكس صرخة احتجاج عالية، أو يأسا مقيما.

منذ العام الماضي، جرب اللبنانيون التظاهر السلمي وغير السلمي، وأغرقوا زعماءهم بالسباب البذيء على حوائط الشوارع وحوائط مواقع التواصل، وأسقطوا حكومة سعد الحريري. لم يزد الوضع إلا تدهورا. ومن نافلة القول التذكير بأرقام التضخم والبطالة المذهلة، وانهيار أبسط الخدمات الأساسية، وجرائم التشكيل العصابي البنكي الذي مدّ يده في جيب كل مواطن لبناني.

في لحظةٍ ما، يحسب المواطن مكاسبه وخسائره، ليُفاجأ أن وضعه تحت احتلال خارجي قد لا يكون أسوأ من وضعه تحت احتلال داخلي. هو للمفارقة قد يكون أصعب في التعريف وأصعب في المقاومة. وفي الحالة اللبنانية تحديدا، تبدو المفارقة أنها تعاني انسدادا سياسيا أسوأ من الأنظمة المستبدّة. حيث لا «نظام» بالمعنى السياسي المعتاد ليتم إسقاطه. لا دكتاتور يمثل رأس النظام، الزعماء الفاعلون الحقيقيون خارج الحكومة، وسلاح الميليشيات أقوى من سلاح الجيش.

لا لوم على المواطن المصدوم الصارخ، أيا كان محتوى صرخته وأسلوبها، لكن اللوم على نخب عربية في الحكم والمعارضة تخلت عن مسؤولياتها التي لن يعفيها منها الأجنبي، وللمفارقة، الاستعمار المباشر لن يعود، حتى لو توسل له ملايين اللبنانيين. فلا ثروات ولا فائدة واضحة يمكن جنيها. كما أن ماكرون ليس رسول الإنسانية بدوره، وقد شهدناه في مؤتمر صحافي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 2019، وهو يتلقى منه التوبيخ حين أثار تلميحا خجولا إلى قضية المدوّنين السجناء، فرد عليه السيسي بأن عليه ألا ينظر إلى مصر بعيون غربية، وأن الدولة «لن تنهض بالمدوّنين». ذات يوم، حُملت سيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر على الأعناق في دمشق، ثم حُملت السيارة نفسها على الأعناق مرة أخرى في الخرطوم، على الرغم من أنه كان يزورها لحضور أول قمة عربية بعد هزيمة 1967. في المرتين لم يكن يحمل أموالاً أو قدرات حقيقية، بقدر ما كان يحمل مشروعا جامعا يمثل مصداقية وأملا. هذه المصداقية والأمل لم يعد المواطن العربي يراهما اليوم، ولن تعود بعودة الناصرية بطبعتها السلطوية، دول التحرّر الوطني التي تعلي من «الممانعة» قبل حقوق المواطنين أثبتت فشلها في الملفين. لن تقتنع الشعوب بأن السرقة الوطنية والاستبداد الوطني هي الطريق الأمثل.

لا بديل عن مشروع ديمقراطي عربي، حتى لو كان جزئياً أو إصلاحيا، يوفّر فقط جدلا أدنى من الشراكة بالحكم، ومن الكفاءة في الإدارة. أهالي بيروت الذين ملأوا الشوارع لينظفوها في غياب تام للدولة يستحقون إطارا تنظيميا وتفاوضيا يمنحهم الأفضل. أما استمرار الانسداد التام فلا يعني إلا الأسوأ للجميع، شعوبا وحكومات، ويعني استمرار الخيارات العدمية والانتحارية.

في نهاية فيلم «ليلة سقوط بغداد» تكتمل المأساة الملهاة. يستطيع العالم اختراع السلاح، لكن الحكومة المصرية لا تعبأ به، يغزو الأميركيون القاهرة، وأول قتلاهم هو من يهتف «هينضفونا». أما العالم الشاب وأستاذه فينتهي بهم الحال في مستشفى الأمراض العقلية.

العالم يقع في حب لبنان... بعد ماذا؟

محمود الريماوي

إذ تناقلت الأنباء أن صوت انفجار مرفأ بيروت قد سُمع في قبرص، فإن أصداء الحدث الجلل قد تردّدت بقوة وعنف في حواضر وبقاع عربية قريبة وبعيدة منذ مساء الثلاثاء الماضي، وامتدت الأصداء لتشمل أرجاء واسعة من العالم، واستحوذ الحدث على جل الاهتمامات والشواغل الدولية. وقد تبدى لبنان، هذا البلد الصغير، أنه ما زال متمتعاً بالحظوة والإعجاب به، على الرغم مما أصابه من تراجع على مختلف الصعد، وعلى الرغم من التحفظات المعلنة من هنا وهناك على أوضاعه ومساره. على أن هذا التقدير الباقي لا يعوّض بذاته الضحايا بشيء، فيما إعادة إعمار ما هدمه الانفجار، وما قبله من إخفاقات مريعة، تتطلب مشروعا إنقاذياً عربياً وأمميا، يبدو بعيد المنال في حال استمرّت المكابرة بعدم التكيف الإيجابي مع متطلبات هذا الإنقاذ، مثل توفير بيئة سياسية وقانونية ذات مؤسسات موثوقة تخضع للمساءلة، والناي بالنفس عن الصراعات العربية البينية.

وكما هو حال اللبنانيين المفجوعين، فقد بدت هذه الكارثة، في أنظار كثيرين، بأنها، بصورة ما، كانت «متوقعة»، وإن ليس بهذا الحجم المروّع، وإنها نتيجة لم تكن مُستبعدة لجُملة أخطاء وخطايا تراكمت وتراكبت في الإقليم، لا في بلد الأرز وحده، ومنها تلك التحولات في المفاهيم والممارسات التي سلبت الحياة البشرية كل قيمة أو حرمة، وتحول البشر معها لهم، في تلك الأثناء، أن يتعاملوا مع هذه الكارثة غير المسبوقة كما لو أنها ضربة عمياء لقدر أسود. واسوا ما في الأمر الشعور بأن الناس قد خضعوا في هذه الكارثة لامتحان تعجيزي فوق طاقة البشر على التحمّل. وقد تردّدت كلمات الشؤم والنحس على ألسنة سياسيين. بينما قال آخرون إنه يراد قتل لبنان، وإن هذا البلد بات بحكم القتيل. ولم يتوان نفر آخر عن التصريح بنهاية هذا البلد، أو قرب تحوله إلى نموذج صومالي، تحت ضغط الانفجار الأضخم وما سبقته من أزمات طاحنة، جاء نفشي وباء كورونا ليضيف عليها مزيداً من المآساوية والاستعصاء معاً.

ولا يرغب المرء في استباق نتائج التحقيقات، غير أن واقع الحال يفيد بأن مرفأ بيروت الذي كان في الماضي نافذة تجارية حيوية على العالم (وصف الأخوان رحباني بيروت في أغنية فيروز مينا الحبايب، بأنها «نجمة بحرية تتمرجح عالميي»)، قد تحول إلى موضع للتسابق والتنافس على النفوذ بين الميليشيات والأحزاب، فضلاً عن البيروقراطية لهزة عنيفة بقوة زلزال متوسط، من دون أن تكون للطبيعة يد فيه، وتعرّضوا، في مقاربة أخرى، إلى تأثير قنبلة نووية صغيرة، من دون أن تتحدد ملامح الطرف المسؤول عن هذا التفجير المروّع. وأريد لهم، في تلك الأثناء، أن يتعاملوا مع هذه الكارثة غير المسبوقة كما لو أنها ضربة عمياء لقدر أسود. واسوا ما في الأمر الشعور بأن الناس قد خضعوا في هذه الكارثة لامتحان تعجيزي فوق طاقة البشر على التحمّل. وقد تردّدت كلمات الشؤم والنحس على ألسنة سياسيين. بينما قال آخرون إنه يراد قتل لبنان، وإن هذا البلد بات بحكم القتيل. ولم يتوان نفر آخر عن التصريح بنهاية هذا البلد، أو قرب تحوله إلى نموذج صومالي، تحت ضغط الانفجار الأضخم وما سبقته من أزمات طاحنة، جاء نفشي وباء كورونا ليضيف عليها مزيداً من المآساوية والاستعصاء معاً.

ولا يرغب المرء في استباق نتائج التحقيقات، غير أن واقع الحال يفيد بأن مرفأ بيروت الذي كان في الماضي نافذة تجارية حيوية على العالم (وصف الأخوان رحباني بيروت في أغنية فيروز مينا الحبايب، بأنها «نجمة بحرية تتمرجح عالميي»)، قد تحول إلى موضع للتسابق والتنافس على النفوذ بين الميليشيات والأحزاب، فضلاً عن البيروقراطية

> **تعيد كارثة مرفأ بيروت تذكيرهم بالمشتركات، منها أنهم عرضةٌ لمخاطر جسيمة، إذا بقيت دولتهم عصيةً على التطور**

والمحاصصة الطائفية، من غير أن تفرض الدولة كامل سيطرتها على هذا المرفق الحيوي، وإن هذه الاعتبارات قد تنعكس (ويأمل المرء أن لا تنعكس) على مجريات التحقيق ومخرجاته. وهو ما يورده الباحث فيصل عيتاني الذي سبق أن عمل في المرفأ: «المرافئ هي ملكيات حقيقية للفصائل السياسية ومنظمات الجريمة والميليشيات. فهناك عدد من الأجهزة الأمنية المرتبطة بولاءات سياسية متعددة أخرى، من بينها في العراق». (القدس العربي) عن مقال لعيتاني في «نيويورك تايمز»). ولأن العرب في جملتهم، من مواطنين (ومسؤولين سابقين!)، يتعلقون بلبنان، وبيروت بالذات، من زوايا مختلفة، ويرؤى متباينة، فقد شعروا أمام هذه الكارثة بأنهم أمام خطر ماحق بأن يفقدوا المدينة العربية المحبوبة، ويفقدوا معها المثال والنموذج، ويخسروا تالياً حلم أن تحمل عواصمهم وحواضرهم بعضاً من إشراق بيروت وجاذبيتها.. تلك العواصم والحواضر التي تريّفت منذ عقود، وبدت خليطاً غير متجانس من مظاهر الماضي والحاضر. هذا على الرغم من إدراك أن بيروت ذاتها قد تغيرت في العقود الثلاثة الماضية، وأن قوةً ما تجتهد وتغالب، بصورة محمومة، لنزع مدنيتها وتعدديتها، وقد أصابت في ذلك نجاحاً غير هين عبر السطوة والتلاعب بالمواثيق السارية والهندسة الاجتماعية، وإنشاء اقتصاد موازٍ ومن غير التعفف عن الاستفادة من الاقتصاد «الأصلي». فيما تنهش الطبقة السياسية مقدّرات هذا البلد، وترفض أن تتزحزح، أو تعيد النظر في النظام المنتج للأزمات المتعاقبة. وكما دلّ على ذلك التفاعل مع انتفاضة 17 أكتوبر، حيث سارعت قوى الأمر الواقع إلى قمعها وزجرها عن المطالبة بتجاوز الطائفية، وهو حال انتفاضات عربية أخرى، من بينها في العراق. كان حجم التضامن مع لبنان واللبنانيين، وانجذاب العالم إلى هذا البلد، هو «أفضل» ما حدث خلال الأيام الماضية. ولكن هل يتعين على اللبنانيين أن يدفعوا هذا الثمن الفادح والمهول، كي يجتذبوا إليهم محبة الآخرين؟ وبعيداً عن التلاوم، من الراجح الآن أن التعامل الرسمي مع هذه الكارثة، وضمن الأمد القريب في الشهور القليلة المقبلة، سوف يحدّد إلى أين يتجه هذا البلد، ومدى حظوظه في الصمود أمام محاولات نخره من الداخل وسلبه عوامل الصمود الاقتصادي والاجتماعي، وإفقار سواد اللبنانيين إلى درجةٍ لا يعودون فيها منشغلين سوى بتأمين لقمة العيش. علماً أن التعامل مع مسببات الكارثة لا بد أن يتسع ليشمل المعيقات البنيوية التي تمنع نهوض هذا البلد، وتحول، على سبيل المثال، دون إجراء انتخابات نيابية مبكرة، من أجل الخروج بمجلس أكثر تمثيلاً، بعد أن اكتشف اللبنانيون ما يجمعهم ويوحدهم، وها هي كارثة مرفأ بيروت تعيد تذكيرهم بالمشتركات، ومنها أنهم عرضةٌ لمخاطر جسيمة، إذا بقيت دولتهم عصيةً على التطور، وائتلافاً لأمراء الطوائف، وإذا ظلت العدالة الاجتماعية والسياسية مرهونة بمصالح وحسابات فئوية للطاقم الحاكم والمتحكّم.

(كاتب من الأردن)

اقتصاديات النفط و«قيصر» في جغرافيا الشمال السوري

شفان إبراهيم

تتارجح تداعيات قانون قيصر على حياة عموم السوريين، بعد توضيح الهدف العميق وراء العقوبات، والتي تجسّدت، وفق المبعوث الأميركي، جيمس جيفري، بمُحدّدَيْن واضحين، مزيد من إغراق الروسي في سورية، وهو الهدف ليس تغيير النظام، وإنما تغيير سلوكه، وخصوصا تجاه شعبه. ما يفضح أن الإستراتيجية الأميركية في سورية لم تتغير ولا تزال متجسّدة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإخراج إيران من سورية، وإنجاز تسوية سياسية وفق قرار مجلس الأمن 2254، يُضاف إليها تداعيات قيصر المأمولة أميركياً.

لا يشكل قانون قيصر غصا سحرية، ستنهي ماسي السوريين ومحنتهم التي تحوّلت إلى أقسى محن التاريخ خلال قرن في البلاد العربية، وربما علينا، نحن السوريين، أن نعي جيداً أن القانون ما أقرّ خدمة للديمقراطية وحماية للإنسانية، التي لو أرادت واشنطن حماية تلك القيم والركائز الأساسية للحياة الطبيعية، لعملت على إنهاء شلال الدم السوري منذ سنوات. ولا يزال مثالا أفغانستان والعراق ماثلين نموذجين عمّا آلت إليه نظرية الفوضى الخلاقة، وتكورت وسائل تفعيل الديمقراطية الأميركية في الشرق عبر الحرب باعتبارها وسيلة أساسية.

وما إن سئم السوريون من المد والجزر حول ماهية التأثير العميق والمباشر لتداعيات قانون قيصر على النظام السوري والحكومة وأركان السلطة، حتى لاحت في الأفق قضية الاتفاق النفطي بين قوات سورية الديمقراطية (قسد) وشركة Delta Crescent Energy LLC. ووفق مراقبين، الشركة منشأة بموجب قوانين ولاية ديلاوير، الولاية التي تتيح سرّية أسماء المتعاملين وشركاتهم الخاصة، ما يعني إمكانية وجود شخصيات سورية نافذة، سرا على رأس الشركة، لا تشملهم عقوبات قانون قيصر. وفي المجمل، تتعلق القصة بتداعيات القانون، وكيفية استفادة شرق الفرات وغربه من القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمها الطاقة. وإذا كانت الشركة ستقوم بتطوير الحقول والاستخراج ومنح «قسد» مصفاتين، لتلبية 20% فقط من احتياجاتها كما قيل، فإن واحدا من أشكال العلاقة بين شطري الفرات سيحقق عبر التبادل التجاري، وخصوصا تصدير النفط الخام إلى غرب الفرات الذي يستورد حاجياته من الطاقة من أوكرانيا عبر تركيا، وإذا ما تم منح غرب الفرات حاجته من النفط بالمجان، أو بسعر التكلفة، فإن تطورات سياسية، وعلى مستوى العلاقات الوطنية، ستجد طريقها إلى التبلور من جديد، بعد قطيعة دامت أكثر من نصف عقد بين شرق الفرات وغربه. لماذا هذا القانون؟ ولماذا الاتفاق النفطي؟ وإن جعلنا هذين السؤالين المدخل الأساس لهذه المقالة، توجب التنويه إلى أنه لا انتقال سياسيا واضحا في الأفق، وسيعرقل من القرار 2254 جاء بعد البندين الآخرين، القضاء على «داعش»، إخراج إيران. صحيح أن الشروط الأميركية لإيقاف تطبيق قانون قيصر هي إطلاق سراح المعتقلين، وعدم استهداف المدنيين والمنشآت الطبية والمدارس وتوفير سبل عودة المهجّرين ... إلخ، ومطالبة دمشق بمحاسبة المتهمين بالحملة العسكرية أخيرا على إدلب وريفها؛ لكونها تشكل سلة الاقتصاد لغرب الفرات، ففقدت عديدا من مصادرها الاقتصادية والمعيشية كمصادر للاكتفاء الذاتي والتصدير. مثل منطقة قلعة المضيق التي تضم عدة قرى، وكانت المصدر الرئيسي للأسماك، بحكم وجود المسامك الصناعية فيها، وشكلت مناطق مورك وخان شيخون مركزاً لتصدير الفستق الحلبي إلى دول عديدة، نتيجة كميات من فائض الإنتاج والحاجة، كما أن أجزاء من سهل الغاب كانت السلة الزراعية لشمال غرب سورية، وإغلاق ثلاثة معامل للصناعات الدوائية في ريف حلب الغربي.

وقد دفعت خسارة المناطق التجار إلى استيراد تلك الحاجات الأساسية من تركيا، إضافة إلى حاجتها لاستيراد اللحوم والمعلبات والبقوليات والخضرة، فإنها تستورد ألعاب الأطفال والقداحات المنزلية والإلكترونيات من الصين، وتعتمد على إيران والعراق لاستيراد التمور والجوز والمواد الغذائية، وتحتاج إلى كميات ضخمة من الوقود المنزلي وللمركبات، وحجم الضرائب والمصاريف أرهقت التجار والمواطنين على حد سواء. لذا فإن التبادل التجاري بين شرق الفرات وغربه، مع تركيا وكُردستان العراق، سينشئ في المقابل، سيتمكّن غرب الفرات من تصدير الزجاج والفخار والآلية وزيت الزيتون ونبات الشفلح (القبار) والذي يدخل في صناعة أدوية كثيرة، عدا عن الاستعمالات الصحية المتعددة. أمام هول الفاجعة الاقتصادية المقبلة على سورية، ومنع التعامل الاقتصادي بين شرق الفرات وغربه من جهة، مع المنطقة الثالثة في سورية من جهة ثانية، حيث سيطرة المنطقة السوري، فإن أبرز انعكاس عقوبات قيصر والاتفاق النفطي ربما يكون مزيدا من تفكيك الأراضي السورية، وتغذية نزعات القطيعة مع باقي الأطراف، وتشكيل جغرافيا سياسية جديدة، ووفق ذلك، فإن قانون قيصر لا يمت بصلة للمعارضة السورية الرافضة كل أشكال التقسيمات الإدارية والسياسية والجغرافية، وهو ليس سوى أداة أميركية تستخدمها لهزيمة خصومها، وإنْ على حساب دماء السوريين. وماذا لو أجبرت مكونات شرق الفرات على الخضوع للمشروع الأميركي وتشكيل كيان خاص بتلك الرقعة الجغرافية، وتحويل الحدود الأمنية الهشة إلى حدود سياسية دائمة ومستقرّة، وعلى علاقات معينة وواضحة مع إقليم كُردستان، وتركيا؛ هل سيبقى الكُرد المتهمين الدائمين بالانفصال، خصوصا مع غرب الفرات أيضاً ربما يدخل في علاقات سياسية جديدة مع تركيا؟ ويبقى السؤال المستقبلي القريب: هل ستتجه أميركا إلى منع أي وسيلة اقتصادية تدر ربحاً على خزينة دمشق من العمل في شرق الفرات، كالعملة السورية في شرق الفرات، بعد دخول الطرفين، وإمكانية ربط العملة في شرق الفرات وغربه، مع كُردستان وتركيا.

(كاتب سوري)

> **التبادل التجاري بين شرق الفرات وغربه، مع تركيا وكُردستان العراق، سينشئ حالة نوعية جديدة سياسيا واقتصاديا**

ماكرون والعقد السياسي الجديد للبنان

وائل نجم

أنْ يزور الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لبنان ساعات بعد انفجار مرفأ بيروت فهذا يعني أنّ لبنان وصل إلى مرحلة صعبة ومعقدة، تنذر بما هو أكثر صعوبة وتعقيداً، وأنّ فرنسا ترى ذلك وتشعر به، وهي مهتمة به، ومعنيّة بالميثاق الوطني أو ما نسمّيه العقد الاجتماعي، وقد رفض قسم كبير وواسع من اللبنانيين أكثر من مرّة أيّ حديث عن مؤتمر تأسيسي جديد يعيد إنتاج النظام السياسي في البلد، فكيف يطرح اليوم ماكرون العقد الجديد، وهل يأتي ذلك في ظل عجز لدى أغلب المكوّنات، وبالتالي قناعة لدى صاحب الطرح أنّ هذه المكوّنات لا تملك في ظل هذه الأوضاع والظروف سوى التسليم بما يمكن أن يُطرح؟ وبالتالي يكون ذلك بمثابة قناعة بأنّ المخرج للأزمة التي وصلت إلى عنق الزجاجة يكون عبر هذا المسار؟

يدرك الجميع أنّ المنطقة برمّتها تعيش حالة من الاختناق، وأنّ المبادرات للخروج من الأزمات تتحرّك أحياناً بدافع المصالح وأحياناً بدافع تجنّب المواجهات والحروب، ولبنان جزء من المنطقة ومن أزماتها. وهنا تبرز مجموعة أسئلة تحتاج إجابات، لأنّ الإجابات تحدّد كثيراً من معالم المرحلة المقبلة، هل قصد ماكرون بالعقد السياسي الجديد تغيير الحكومة الحالية، وتشكيل أخرى مختلفة برضا الأطراف اللبنانية كافة؟ أم أنّه قصد تغيير صيغة العقد الاجتماعي، أو الميثاقي الذي قام النظام اللبناني عليه منذ عشرات السنين إلى نظام آخر، يعكس متطلبات المرحلة المقبلة وحاجاتها؟ أم قصد رحيل كل الطبقة السياسية الحالية، وإنتاج طبقة سياسية جديدة تلبّي تطلعات الشارع المنتفض منذ السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحاجاته. كلها أسئلة تحتاج إلى أجوبة واضحة، لأنّ كلّ واحدٍ منها بمثابة ملف قائم بذاته، دون تحقيقه عقبات وعقبات كثيرة.

لعلّ من حقّ ماكرون أن يطرح استضافة الأطراف اللبنانية في باريس حول طاولة حوار ونقاش تساعد لبنان على الخروج من الأزمة، ولكن ليس من حقّه الحديث عن عقدٍ جديد، سياسياً كان أم ميثاقياً، لأنّ ذلك من حق اللبنانيين حصراً، خصوصا إذا كان ذلك يتصل بالميثاق الوطني أو ما نسمّيه العقد الاجتماعي، وقد رفض قسم كبير وواسع من اللبنانيين أكثر من مرّة أيّ حديث عن مؤتمر تأسيسي جديد يعيد إنتاج النظام السياسي في البلد، فكيف يطرح اليوم ماكرون العقد الجديد، وهل يأتي ذلك في ظل عجز لدى أغلب المكوّنات، وبالتالي قناعة لدى صاحب الطرح أنّ هذه المكوّنات لا تملك في ظل هذه الأوضاع والظروف سوى التسليم بما يمكن أن يُطرح؟ وبالتالي يكون ذلك بمثابة قناعة بأنّ المخرج للأزمة التي وصلت إلى عنق الزجاجة يكون عبر هذا المسار؟

يدرك الجميع أنّ المنطقة برمّتها تعيش حالة من الاختناق، وأنّ المبادرات للخروج من الأزمات تتحرّك أحياناً بدافع المصالح وأحياناً بدافع تجنّب المواجهات والحروب، ولبنان جزء من المنطقة ومن أزماتها. وهنا تبرز مجموعة أسئلة تحتاج إجابات، لأنّ الإجابات تحدّد كثيراً من معالم المرحلة المقبلة، هل قصد ماكرون بالعقد السياسي الجديد تغيير الحكومة الحالية، وتشكيل أخرى مختلفة برضا الأطراف اللبنانية كافة؟ أم أنّه قصد تغيير صيغة العقد الاجتماعي، أو الميثاقي الذي قام النظام اللبناني عليه منذ عشرات السنين إلى نظام آخر، يعكس متطلبات المرحلة المقبلة وحاجاتها؟ أم قصد رحيل كل الطبقة السياسية الحالية، وإنتاج طبقة سياسية جديدة تلبّي تطلعات الشارع المنتفض منذ السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحاجاته. كلها أسئلة تحتاج إلى أجوبة واضحة، لأنّ كلّ واحدٍ منها بمثابة ملف قائم بذاته،

أنقذوا لبنان

ميشيل كيلو

لا يعنيني من أين أتت آلاف أطنان المواد المتفجرة، ولماذا تم تخزينها ستة أعوام في مرفأ بيروت، وهل اقتصرت هذه المواد على الكمية التي أعلن عنها، ومن الذي استوردها أو أمر بمصادرة الباخرة التي جلبتها، وقيل إنها تعطلت قرب المرفأ أو فيه، وهل كان سبب الكارثة إهمالا قضائيا، أم جمركيا، أم أمنيا، وهل المرفأ خاضع لحزب الله، أو لما يقترض أنه دولة لبنان؟

هذه أسئلة مهمة، وطرحها كثيرون. لن أتوقف عندها، لأعرّج على سؤال تطرحه الجريمة، يتصل بالبيئة التي أقامها حزب الله في لبنان، وهل تتنافى مع احتمال إيقاعه في كارثة كهذه، وما هي وعودها للبنان؟

إذا كان الحزب بريئا مما حدث، فهل يعني ذلك أن لبنان لن يشهد كوارث أشد وأدهى على يديه، وهو الذي يتباهى بأنه حوّل لبنان إلى مخزن ذخيرة يضم مائة ألف صاروخ، ليست مادة المرفأ المتفجرة غير «ألعاب أطفال»، بالمقارنة معها، فإن أضيفت إليها مصانع الصواريخ التي أقيمت داخل بيروت، علمنا أن ما حدث قد يكون مجرّد مقدمة لما سيحدث، إن أمر الحزب بشن حرب على إسرائيل، أو شنت هي الحرب عليه، وفي حال استمر نأيه بنفسه عن الحرب على الشعب السوري.

لم يحمل حزب الله للبنان، منذ استولى على دولته وأخضع مجتمعه، غير هذا الذي يعيشه من مآس ومآزق وأزمات، أقر الرئيس ميشال عون نفسه أنها تتخطّى قدرته على التصدّي لها، ناهيك عن تجاوزها، على الرغم من أنها تغطي حياة المواطن اللبناني اليومية والشخصية، بعد أن أوصله اندماج الدولة بالحزب والحزب بالدولة إلى ما تخضع له المجتمعات والدول الخارجة من حربٍ حطمتها تحطيما، وقوّضت جميع أشكال الانتظام السياسي والمجتمعي التي كانت قبلها، وما كان لمواطنيها من حقوق وحريات عامة وخاصة، نال اللبناني بعضها بعد استقلال دولته، على الرغم مما لازم نظامها من طائفية، وسانده من تسويات هشة انهارت ببروز الحزب فصيل حرس ثوري يحتل لبنان، لينفّذ ما كان حرس طهران الثوري سينفذه، لو عجز فرعه المحلي عن اختراق وإركاع دولة ومجتمع «وطنه»، والقيام بمهام قوة أجنبية تستعمر شعبا معاديا، وتعامله كأنه عدو تقصر علاقتها به على استنزافه، وتجفيف مصادر قوته ووجوده، وعلى العنف في حالتيه: الرادعة والفعلية، فالعنف وحده كفيل بتحويله إلى أصفار لا يعتدّ بها، ولا قيمة لها، يمنحه تغييبها القدرة على التحدث باسمها، من دون أن تعترض أو تحتج، وكيف تعترض إن صادر هويتها وهمّش إرادتها، وجعلها خوفها منه تتماهى مع ما يملي عليها، أسوةً بساسته ونوابه ووزرائه ورئيسه، وقادة جيشه ومخابراته، ممن لا يجدون مكانا لهم إلا تحت أجنحته، فهم كصغار «الصيصان» الذين يخشون طيرا جارحا، فيحتمون بمخالبه.

ليس بين وعود حزب الله للبنان وعد واحد أقل خطرا عليه من انفجار بيروت أو تفجيرها. وليس في حاضر لبنان ما يمكن أن يطمئنه إلى أن غده سيكون خلوا من المتفجرات الإيرانية والأسدية، والتي تحمل أسماء لبنانية كميشال عون وجبران باسيل ونبيه بري وحسن نصر الله، اللغم الذي لطالما أمنت أن لبنان سيدمر على يديه، عندما سينفجر، وها هي كارثة بيروت تؤكد تصميمه على تدميره، بما أن قوته تكمن في موته، بشهادة أدلة ووقائع لا تعد أو تُحصى.

لبنان وحزب الله ضدان: يبقى هو بقدر ما يزول لبنان، ويعود لبنان إلى الحياة بقدر ما يخرج هو منها. أليس هذا ما يقوله تفجير بيروت وما يخزّن فيها من صواريخ سيكون استخدامها آخر ما يشهده شعب لبنان، أو يعيشه، من «ألعاب نارية»!

ظلام بيروت

بيار عقيقي

إنه الظلام في بيروت، يُحكم قبضته علينا كقاتل الأحلام في الدياجير الدامسة، مستولداً الكوابيس من أرحام بؤسنا وقلقنا. خفوت الضوء في آخر النفق أسوأ مما كنا نظن. لا شيء أقوى من سطوة الشرّ في لبنان، ولا قدرة لصنّاع الخير على مواجهته حتى الآن. كل شيء يدلّ على بلادٍ ليست سوى جثةٍ تنازع على ضفاف الشرق الأوسط، تحوم حولها النسور والضباع للانقضاض عليها. هذا ما جناه علينا انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي، وهذه هي حكايتنا للعالم. أنقاض في كل مكان. ضحايا تنتظر من يرفعها لدفنها بإكرام. جرحى موزّعون في مستشفيات بين العاصمة وخارجها. 300 ألف مشرّد في بيروت التي اعتادت أن تكون فعل ثورة على كل شيء. ثورة على شريعة الغاب بصيرورتها «أم الشرائع»، ثورة على الزلازل المتتالية على مرّ التاريخ التي حاولت دفنها، على الرغم من تشابك العاصمة مع مفهوم «القيامة الأبدية». لم يكن يوم الثلاثاء الماضي استثناءً في عمر بيروت المديد، لكنه كان تثبيتاً لإجرام من يدّعون انتماءهم إليها أو الدفاع عنها.

العالم هرول لمساعدة لبنان. اللبنانيون تدفقوا إلى موقع الانفجار. التعاون الشعبي كان نموذجياً. وحدهم من هم منفصلون عن الواقع كانوا يظنّون أن الانفجار وقع في بلادٍ بعيدة ولا تنتمي إليهم. يقول المذيع في قناة «أم تي في» المحلية، مارسيل غانم، لرئيس بلدية بيروت، جمال عيتاني، «هناك شاب وجّه رسالة إلى والده عبر الخليوي، يخبره فيها أنه تحت الأنقاض مع ستة أشخاص آخرين، فهل تستطيع إرسال أحد للمساعدة؟».

في أي حالة سابقة أو مستقبلية على هذا الكوكب، كان يمكن توقع الجواب، بطريقة «ماذا أفعل هنا، سأذهب بنفسي لنجدة الشاب ورفاقه»، أو «دقيقة سأجري اتصالاً سريعاً من أجل توجيه عمليات الإنقاذ نحو مكان إشارة الخليوي». لا، عيتاني لم يقل هذا بل قال «خليني كمّل حديثي (دعني أكمل كلامي)». هذا هو رئيس البلدية الذي انصرف إلى متابعة كلامه من دون أن يرفّ له جفن لإنقاذ سبعة أشخاص تحت الأنقاض. مواصلة الكلام بثبات مريحة وفي استوديو مريح وفي ليلة مريحة، أفضل بكثير من النزول إلى موقع الانفجار ومساعدة العالم. إنه بؤسنا.

مدير الجمارك بدري ضاهر، أحد المسؤولين الأساسيين عن مرفأ بيروت، ردّد مراراً أنه أرسل طلبات إلى قاضي الأمور المستعجلة عن نترات الأمونيوم، لكن القاضي لم يلبّه، حتى أنه توجّه إلى قناة آل بي سي، المحلية، بالقول: «التزم بالقانون الذي يجبرني على تنفيذ القرارات القضائية». ولفت النظر إلى وجود نترات الأمونيوم في المرفأ كان إضافة مني». إذاً إن ضاهر الذي هزّ لبنان بقيامه بعمليات بيع في المزاد العلني لبضائع متروكة في مرفأ بيروت، لأنه «يقوم بواجبه ويعمل جيد». أي علينا أن نصفق له، يريد استغبائنا بأنه تحدث عن نترات الأمونيوم كعمل إضافي أو غير مدفوع. طبعاً، لا تستحق 2750 طناً من نترات الأمونيوم ضجيجاً كالذي حصل مع المزاد العلني. ولا يستأهل اللبنانيون ضوضاء إعلامية تدلّ على مخاطر وجود الأمونيوم في مرفأ بيروت، وتأثيرها السلبي على حياة الموظفين والمدنيين في الأحياء المجاورة للمرفأ. لكن ضاهر، كما عيتاني، يأبى تصديق هذه الحقيقة. إنه النكران.

الفاجعة أيضاً وجدت طريقها في كلام مدير المرفأ، حسن قريطم، لقناة «أو تي في» المحلية، إن إدارة المرفأ كانت على علم بأن المادة المخزّنة خطيرة عندما أمرت المحكمة، في بداية الأمر، بتخزينها في المستودع بالمرفأ، غير أنه أضاف إنهم لم يكونوا على علم بأنها «بهذه الدرجة» من الخطورة. طبعاً، يجهل مدير مرفأ حقائق البضائع، كمن يسلّم مريضا إلى شخص غير ملمّ بالطب. إنه بؤسنا. هؤلاء يستمدّون قوتهم من طبقة وُجدت لقتل النّاس فقط لا غير. وأي حقيقة مختلفة هي خداع للواقع.

عندما تزداد انتهاكات حقوق الإنسان في المدن

سناء البنا

على مدار عقود ماضية، كانت المدن الحديثة تُعرّف بأنها مَنارات حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة، عبر آليات إعمال القوانين وسبل العدالة الجنائية إزاء المعتقدات والقيم التقليدية التي تهدر الحق في الحياة على خلفيات قيمية/ دينية مختلفة، والحق في الخصوصية، باعتبار الأفراد هم وحدات العمل والتنقل والكسب وأساس العلاقات داخل المجتمع وبين المجتمع والدولة على السواء، بعكس الأوضاع في مجتمعات أقل «تمدّنا» تعتبر الأسرة أو القبيلة أو العائلة الممتدة أساس العلائق المجتمعية والسياسية، والحق في التعبير عن الرأي، باعتبار المدينة مساحة يخلق فيها الأفراد «أركانا» خاصة بهم، تخالف أو توافق التوجهات العامة لآخرين، والحق في التنقل، باعتبار كل من يقطن بالمدينة مقرّا ومسلما بمنطق التنقل (الدرانزيت) بحسب وجهة العمل والتعليم، بينما تبقى الجذور والمساحات الأصيلة في الضواحي والأرياف البعيدة عن مركز العمل والمال والتنقل، ولكن هذه الرؤية المثالية، أو ربما النظرية، للمدينة لم تعد سارية الأثر في بلدان عديدة، فعمليات التحول إلى الرأسمالية عبر خصخصة مشروعات القطاع الخاص ودعمها في المجالات التي سبق أن تولتها «دولة الرفاه»، بحسب العقد الاجتماعي المفترض بينها وبين المواطنين، أدت إلى تسليع الإنسان من جهة، وتسليع الأرض والإسكان من جهة أخرى، وتشير معد

الصهاينة وأولياؤهم بين إدوارد سعيد وعزمي بشارة

عبد الوهاب الأفندي

في بداية مسيرتي الأكاديمية بعد الدكتوراه، نشرتُ في إحدى الدوريات الأكاديمية الأميركية محتوى محاولةٍ تأمليةٍ في منهجية دراسات الدين عموماً، والإسلام خصوصاً، في الأدبيات الغربية، اشتملت، في جزء منها، على انتقادات حادّة للمفكر الراحل إدوارد سعيد. كانت فكرة الورقة تتفق، إلى حد ما، مع أطروحة سعيد عن تداخل السلطة والمعرفة، وجذور التعصّب الغربي ضد الشرق، وبالأخص ضد الإسلام، مع تساؤلٍ عما إذا كانت هناك نقاط التقاء بين المنهجية الغربية والرؤية الإسلامية. وفي هذا الإطار، قيّمنا نقد البروفيسور سعيد الاستشراق بأنه يشارك الأدبيات الغربية الاستشراقية بعض مرجعياتها المنهجية ومسلّماتها حول الدين. وهذا أضعف راديكاليّة نقده، وسهّل استيعاب مساهماته في المنظومة المعرفية الرسمية، بحيث أصبحت تدرّس في الجامعات هناك، جنباً إلى جنب مع الأدبيات التي تنتقدها، وفيما يشبه التكامل معها. وهذا جعل من هذه المساهمة «تطويراً داخلياً للثقافة الغربية»، وعنصراً ضامناً لاستقرارها، عبر تطهيرها من انحرافاتها. في حين أن هذه الثقافة تحتاج إلى نقد أكثر راديكالية. (لعلها مصادفة أن دورية «تجسير» التي تنشرها دار نشر جامعة قطر نشرت ترجمة عربية لهذه الورقة في عددها أخيراً هذا الصيف مع مقدمة من المؤلف، https://journals.qu.edu.qa/index.php/tajseer/article/view/1159/1620).

لم أكن قد التقيت إدوارد سعيد حين كتبت تلك الورقة التي أعترف الآن بأنها كان تنطوي على شيء من التحامل. ولكن لقاءنا بعد بضع سنوات من نشرها، واطلاعه عليها، لم يجعله «سعيداً» إطلاقاً. ولكن خلافنا لم يطل، بعد أن استمعت لتحفظاته في بداية الملتقى الذي جمعنا عشرة أيام في جامعة كامبريدج في منتصف التسعينيات، واستطعنا إقامة علاقة ودية، حتى إن المنظم الرئيس للملتقى أخذ يتندّر عن «قبلية العرب» (كان ثالثنا زياد بهاء الدين، ردّ الله غربته).

ولكن موضوع هذه المقالة اليوم هو ردود الفعل من الآخرين، فقد أثارت الورقة حينها عاصفة وصل إليّ رشاشها من ذات اليمين والشمال، فقد تعرّضتُ لهجمة عنيفة وأنا أشارك في مؤتمر أكاديمي في جامعة ييل، حيث اختار أحد المشاركين في المؤتمر أن يخصّص كل تعقيبه حول مداخلتي في المؤتمر لاقتباساتٍ من تلك الورقة، وتأويلات حولها، حتى كدت أصبح أنا موضوع المؤتمر. من جهة أخرى، دعيت إلى جامعات عدة، من بينها جامعة كاليفورنيا في بيركلي، من أساتذة تعرّفوا إلي عبر تلك الورقة!

ولكن أكثر ما حيّرني، كان رد الفعل «الصهيوني»، فبعد فترة من نشر الورقة، بدأت أتلقى دعوات للمساهمة في دورياتٍ، سرعان ما اكتشفت أنها تنتمي إلى منظمات يمينية موالية لإسرائيل. وقد بلغ الأمر أن أكاديمياً إسرائيلياً معروفاً شارك في أحد المؤتمرات التي كنت أقدّم فيها ورقة.

وعندما كان يقدم ورقته، استشهد بفقرةٍ من كتاباتي، ثم رفع رأسه ليقول: «أعرف أنه يشارك معنا في هذا المؤتمر». وكان يجلس بجانبي وقتها المشرف السابق على رسالتي للدكتوراه، فعلّق يحثّني على التواصل مع الرجل، فرفضت. وفي نهاية المؤتمر، ونحن نتناول الغداء، جاء صاحبنا إلى المائدة حيث كنت أجلس، وأهدى إليّ حزمة من كتبه، وطلب التحدث معي. ثم أخذ يراسلني بعد ذلك لفترة بمقترحات حول التعاون، أهملتها كلها.

علمت فيما بعد أن القوم أعجبهم نقدي البروفيسور سعيد الذي جيّشت إسرائيل جيوشاً من أكاديمييها وإعلامها لمحاربته، حيث عدّوه أشد خطراً من الخميني! وبحسب أحدهم، فإن عام 1978 كان مفصلياً في تاريخ الشرق الأوسط، ليس لأن فقيهاً متجهّماً قاد ثورة، بل لأن أكاديمياً «متجهّماً» من جامعة كولومبيا كتب كتاباً! وقد أراد القوم استغلال النقد الذي وجهته لسعيد من منظور «إسلامي» في إطار حملتهم ضده. وبالطبع، لم أقع في ذاك الشرك. وقد توقفت عن توجيه أي نقد لإدوارد سعيد منذ ذلك الوقت، فلا يمكن أن يصطف العاقل مع الحملات الإسرائيلية، حتى لو كان أصحابها يرتلون القرآن ترتيلاً.

أكتب هذا لأنني في حالة من الاندهاش، لأن بعض من يسمون أنفسهم الإسلاميين قرّروا، في الأيام القليلة الماضية، قيادة حملة ضد أكاديمي «متجهم» آخر، هو صديقنا عزمي بشارة، مصطفّين في ذلك مع شياطين الإنس بكل أشكالهم، وفي مقدمهم معسكر إسرائيل، ومن هم شرٌّ منها من أهل النفاق والطغيان. وبالطبع، لا نعتقد أن عزمي بشارة وغيره من البشر معصومون أو ليسوا محصّنين من النقد. ولكن النقد يجب أن يوجّه إلى ما يقوله أو يفعله شخص ما، وبمستوى الفعل والقول، ولا يمكن أن يُهاجم شخصٌ لشيء لم يفعله أو لم يقله، ولم يعلم بفعله إلا من الشانئين، كما أنه لا صلة له به.

> لا يمكن أن يُهاجم شخصٌ لشيء لم يفعله أو لم يقله، ولم يعلم بفعله إلا من الشانئين، كما أنه لا صلة له به

السؤال الأهم: كيف تأتي هذه النقلة من اتهام فرد بعمل معين لا يرضى عنه موجّه التهمة إلى اتهام بأن ما بدر من فردٍ جزءٌ من حملة منظمةٍ لمحاربة الدين الإسلامي، بل وتمرير أجندة صهيونية؟ يا سبحان الله، كيف يستقيم هذا مع أجندةٍ تحارب أنظمة الاستبداد، وتدعم ضحاياها، وفي مقدمتهم قيادات الحركات الإسلامية وأعضاؤها؟ وكيف يستقيم هذا مع طرب إعلام النفاق والاستبداد لمثل هذا «النقد» الذي وجد في هذه الافتراءات ضالته، فهو من جهةٍ أظهر بعض من يسمّون أنفسهم الإسلاميين في أبشع صورهم من ناحية عدم التثبّت، وطعن من ناصرهم ضد عدوهم في الظهر، وإعجاء أبواق عبد الفتاح السيسي وشيعتهما ما يطربون له من تهجّم على بعض أهم منابر الإعلام الداعمة للحريات، والقليلة التي ما زالت تفتح بابها للمعارضين، وفي مقدمتهم الإسلاميون، فهذا تدمير مزدوج لصدقية الإسلاميين، ولصدقية المنابر التي يقفون عليها، ودعم للعدو وخيانة للحليف.

> لو كان مرضياً عن عزمي بشارة من إسرائيل، فضلاً أن يكون منفذاً لأجندتها، لكان موضع احتفاء الذين يهرولون لتقبيل أيدي الصهاينة

ويلاحظ أن الإعلام إياه وأبواقه دخلا على الخط، وأخذا يردّدان التهم المتناقضة من أن بشارة ينفذ أجندة صهيونية، وأنه راديكالي متطرّف يروّج الإرهاب! هذا مع العلم أنه لو كان مرضياً عنه من إسرائيل، فضلاً أن يكون منفذاً لأجندتها، لكان موضع احتفائهم واحتفاء كبارهم الذين يهرولون لتقبيل أيدي الصهاينة، والركوع والسجود بين يديهم.. شيء من العقل يا قوم.

نعود إلى إدوارد سعيد الذي ساهم في تقويض النفوذ الصهيوني في الساحة الأكاديمية الأميركية بأكثر مما ساهمت به الدول العربية مجتمعة (بإسلامييها وخصومهم!). وعليه، فإن أي موقف يدعم خصومه، بالحق أو بالباطل، هو أشبه بالخيانة للأمة.

بالقدر نفسه، فإن ما يحفظ الصهاينة وزبائنهم وأبواقهم في المنطقة على بشارة هو مساهماته وإنجازاته السياسية المهمة (إنشاء حركة سياسية أدخلت عرب 1948 من هامش السياسة في الأرض المحتلة إلى قلبها، نشر ثقافة المقاومة، إلخ.) والعلمية - الأكاديمية (كتاباته الرائدة، وإنشاء مراكز بحثية وتعليمية ناجحة) والإعلامية، فأنظمة الحصار أنفقت البلايين على منظمات إعلامية، ولوبيات حول العالم، وعلى مؤسسات تعليمية ومراكز بحثية، ولم تحقق أي شيء يقرب مما تحقق في قطر بنسبة ضئيلة مما بعثره أولئك في مغامراتهم الخاسرة. وعليه، لا مصلحة لأشراف هذه الأمة في محاربة هذه الإنجازات وتقويضها على طريقة «أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين». والأولى للتنظيمات المطاردة أن تستفيد من هذه التجربة الناجحة وتتعلم منها، لا أن تجتهد في تقويض صدقيتها وتضرّ نفسها بمحاولاتٍ فاشلة لتقويضها.

(أكاديمي سوداني)

حكومة التكنوقراط والانتقال الديمقراطي في تونس

إيهاب محارمة

بدأ رئيس الوزراء التونسي المكلّف، هشام المشيشي، مشاوراته مع أحزاب ومنظمات وشخصيات وكفاءات تونسية لتشكيل حكومة جديدة. وقد قال إنها ستكون للتونسيين كافة، وتسعى إلى تحقيق تطلعاتهم. وكان الرئيس التونسي، قيس سعيّد، قد كلّف يوم 25 الشهر الماضي (يوليو/ تموز) المشيشي، وهو وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، بتشكيل الحكومة الجديدة خلفًا لرئيس الحكومة السابق، إلياس الفخفاخ، المستقيل من منصبه بسبب شبهة تضارب مصالح. وتشير طريقة اختيار الرئيس سعيّد المشيشي إلى رغبته في حكومة خبراء وكفاءات من خارج المنظومة الحزبية التونسية، لمساعدته في تمكين السلطة التنفيذية، بما في ذلك توسيع صلاحيات منصبي الرئيس ورئيس الحكومة على حساب مجلس النواب، مستغلًا حالة الإرباك التي يعاني منها الأخير بسبب الصراعات الداخلية بين الأحزاب السياسية، وكذلك قدرة سعيّد نفسه على التلويح بحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة، في حال عطلت الأحزاب السياسية منح الثقة لحكومة المشيشي. ولم تُبدِ الأحزاب رفضًا مُطلقًا لتكليف الرجل. على الرغم من أنها تعي رغبة الرئيس التونسي المعلنة بتغيير النظام السياسي في تونس، والانتقال به إلى نظام رئاسي، بغرض الحدّ من تشتت الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة والبرلمان، وتفادي الأزمات التي تواجه النظام السياسي، بسبب الصراع القائم بين الرئاسات الثلاث، فعند تكليفه المشيشي بتشكيل الحكومة، صرّح سعيّد: «نحترم الشرعية، لكن آن الأوان لمراجعتها حتى تكون بدورها تعبيرًا صادقًا وكاملًا عن إرادة الأغلبية». وبالتالي، إن كان الرئيس مُحقًا بما قال، فهذه إشارة صريحة يعبر فيها عن رغبته بمراجعة النظام السياسي التونسي، وإشارة يَعُدُّ فيها البرلمان التونسي، القائم على مجموعة من الأحزاب السياسية، مؤسسة تُعاني نقصًا في الشرعية، بوصفها لا تعبر عن إرادة التونسيين كافة.

وكانت الأحزاب قد قدمت مقترحات للرئيس التونسي لعدة مرشحين، لتولي منصب رئيس الحكومة، من بينهم شخصيات سياسية حزبية تمتلك خبرة واسعة في الاقتصاد، بالنظر إلى أن الأحزاب ترى المرحلة المقبلة صعبة، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. في حين أن الرئيس التونسي قرّر مفاجأة الأحزاب، بعدم تعيين شخصية سياسية تمتلك خبرة في الاقتصاد كما دعت، بل شخصية قانونية، ومن خارج المنظومة الحزبية التونسية، ومن الدائرة المقرّبة منه، إذ لم يسبق للمشيشي أن انتسب لأيّ من الأحزاب السياسية في بلده، ولم يسبق له أن مارس العمل الحزبي، وهو الذي تولى عدة مناصب إدارية في وزارات ولجان في الجمهورية التونسية، بوصفه خبيرًا قانونيًا، قبل توليه منصب مستشار أول للشؤون القانونية للرئيس التونسي، ثم وزيرًا للداخلية.

ويبدو أن أولوية الرئيس التونسي من تكليف هشام المشيشي برئاسة الحكومة الجديدة ستكون تجاوز الأحزاب والبرلمان. وسيتعين على المشيشي إيجاد صيغة توافقية مع الأحزاب خلال مشاورات تشكيل الحكومة، لتمرير الثقة بحكومته في البرلمان. وعندما بدأ جولته الأولى من مشاورات تشكيل الحكومة قبل إجازة عيد الأضحى، بدا أن مؤسسات وشخصيات وطنية ونقابات واتحادات وطنية التقى بها أكدت له أنها تدعم فكرة حكومة كفاءات مصغرة، بعيدًا عن المحاصصات الحزبية، بوصفه موقفًا يتواءم مع توجهات الشارع التونسي.

سبق أن استعان التونسيون بحكومة تكنوقراط بعد الثورة في بلدهم الذي أعلن عن موجة التغيير في البلدان العربية، فمنذ مطلع عام 2011 توالت على تونس ثماني حكومات، واحدة منها عُدّت حكومة تكنوقراط صِرفة، وهي حكومة مهدي جمعة (يناير/ تشرين الثاني 2014 – فبراير/ شباط 2015)، وقد جاءت بناءً على توافق سياسي لأغلبية الأحزاب السياسية التونسية بعد تخلي حركة النهضة عن رئاسة الحكومة. وأحد الأسباب الرئيسة في تونس لتعيين حكومة تكنوقراط صِرفة هو الحاجة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءًا بمحاربة الفقر والبطالة، ومرورًا بإصلاح قطاعي الصحة والتعليم والتعليم العالي، ووصولًا إلى إخراج تونس من أزماتها السياسية والأمنية، كالإعداد للانتخابات والتصدي لظاهرتي الإرهاب والفوضى. وقد حدث ذلك تحديدًا مع حكومة مهدي جمعة الذي أطلق وعودًا للقيام بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، غير أنّ تلك، في المقابل، لم تحقق سوى عدد قليل منها، ففضلًا عن القيام بالمهمة الرئيسة لها، وهي ضمان الاستقرار السياسي في تونس، والتحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكّرة، لم تتمكن حكومة مهدي جمعة من الإيفاء بوعودها بتحقيق إصلاحات حقيقية في منظومة التقاعد والتأمين الصحي، ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز قدرة الاقتصاد التنافسية. وعرف التونسيون، مع حكومة جمعة، ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات التضخم بالمقارنة مع قدرة التونسيين الشرائية، ولم تكن هذه الحكومة مُنصفة بشأن الضرائب التي يدفعها التونسيون، إلى جانب عجزها عن إيجاد حلول لملفات سياسية وأمنية عديدة.

وفضلًا عن ذلك، عرف التونسيون حكومات أخرى بعد الثورة استعانت بشخصيات تكنوقراط لرئاسة الوزراء، في حكومات ضمّت خليطًا من السياسيين والتكنوقراط، وبرز ذلك تحديدًا في حكومتي الحبيب الصيد (فبراير/ شباط 2015 – أغسطس/ آب 2016) وإلياس الفخفاخ (فبراير/ شباط – يوليو/ تموز 2020). وجاء تعيين الحبيب الصيد ضمن اتفاق سياسي بين حركتي نداء تونس والنهضة، ومدعومًا من بقية الأحزاب. وبعد أقل من عام على تعيينه، جدّد البرلمان التونسي للصيد في حكومته الثانية، في يناير/ كانون الثاني 2016، والتي ضمت مناصفة وزراء سياسيين محسوبين على أحزاب ووزراء تكنوقراط. وعلى المنوال نفسه، وبعد مخاض عسير فشل فيه المكلف الأول لتشكيل الحكومة التونسية، الحبيب الجملي، في نيل ثقة البرلمان التونسي، شكّل إلياس الفخفاخ فريقًا حكوميًا من ثلاثين وزيرًا، نصفهم من السياسيين المحسوبين على الأحزاب، ونصفهم الآخر من التكنوقراط. وعلى الرغم من عدم قدرة تينك الحكومتين، أي حكومتي الصيد والفخفاخ، على تحقيق تقدّم ملموس في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهما نجحتا في إخماد لهيب بوادر صراعات سياسية بدأت تظهر بين الرئاسات الثلاث في تونس. وقد لوحظ الدور المهم للصيد والفخفاخ في تخدير المشهد السياسي المعقد، والذي بدأ يظهر مع بروز صراعات باردة بين رأسي السلطتين التنفيذية والتشريعية على صلاحيات كل منهما.

بناءً على ذلك، إذا نجح هشام المشيشي في تشكيل حكومة تكنوقراط صِرفة أو حكومة مناصفة بين السياسيين والتكنوقراط، فسوف يُساهم في تجاوز تونس أزمتها السياسية الراهنة، ويثبت استقرار سياساتها على المدى القصير. ومن شأن مثل هذا الاستقرار السياسي أن يُحسن موقف الرئيس قيس سعيد، ويعزّز من موقعه السياسي، بوصفه الرئيس الأوحد للبلاد، لا سيما أنه يرى أن رئيسي البرلمان والحكومة منافسان له، وليسا شريكين في الحكم. وما يعزّز ذلك ما تُبيّنه تصريحاته، ففي أواخر مايو/ أيار صرح: «الدولة التونسية واحدة، ولها رئيس واحد في الداخل والخارج». وقد فُسِّر قوله انتقادًا لرئيس البرلمان، راشد الغنوشي، بعد تهنئته رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية، فايز السراج، إثر سيطرة قواتها على قاعدة الوطية الجوية.

> لا تحتاج تونس إلى تعيين خبراء في مراكز صنع السياسة والسياسات العامة من أجل إيجاد حلول سحرية للأزمات

> يبحث قيس سعيد عن آلية تضمن له العمل السياسي من خارج المنظومة الحزبية التقليدية

وعلاوة على ذلك، من شأن نجاح المشيشي في تشكيل حكومة تكنوقراط، أو حكومة مناصفة تجمع سياسيين وتكنوقراط، تعزيز رغبة الرئيس التونسي في تكوين حزب أو تكتل أو تجمع سياسي، وإن لم يكن حزبًا أو تكتلًا أو تجمعًا سياسيًا بالمعنى التقليدي للكلمة، فهو يبحث عن آلية تضمن له العمل السياسي من خارج المنظومة الحزبية التقليدية، بغرض اختراق الاستقطاب القائم في الساحة السياسية، معتبرًا أن الشباب والمهمشين في تونس سئموا فضائح السياسيين التونسيين وتجاذباتهم.

ولكن، تجربة التكنوقراط الصاعدة في تونس، والتي أضحت تؤدّي دورًا مهمًا في رفد العمل السياسي العام بنخبة من الكفاءات والخبراء والتقنيين في الآونة الأخيرة، يُمكن أن تؤثر على تجربة الانتقال الديمقراطي الوليدة في تونس، بالاستناد إلى أن تغييب الأحزاب التي وصلت إلى البرلمان عبر تصويت التونسيين، تعني تغييبًا للمواطنين عن المشاركة في صنع القرار العام، فالتونسيون توجهوا إلى صناديق الاقتراع لاختيار أفرادٍ ينتمون لأحزاب سياسية لتمثيل مصالحهم، ولم يختاروا التكنوقراط للقيام بالمهمة نفسها. لذلك، يُعدّ التكنوقراط حكم الخبراء وليس حكم المواطنين. وما يعزّز التحدّيات أيضًا أن تجربة التكنوقراط في تونس، بوصفها تُعدُّ مخرجًا، كلما واجهت تونس أزمة سياسية (أزمة البرلمان أخيرًا، مثلًا) ربما تعطي، هذه المرّة، الرئيس فرصة مناسبة لتقوية سلطته، والانتقال بالنظام السياسي إلى نظام رئاسي. ولذلك، لا تحتاج تونس إلى تعيين خبراء في مراكز صنع السياسة والسياسات العامة من أجل إيجاد حلول سحرية للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فهؤلاء لن يتمكّنوا من ذلك، ولا يمتلكون هذه الحلول؛ إذ لم تحقّق تجربة التكنوقراط السابقة في تونس تقدمًا في إيجاد حلول للأزمات نفسها. كما أن دخول التكنوقراط إلى السياسة في تونس في المرحلة الحالية يُرشحهم لأن يصبحوا جزءًا من بنية السلطة القائمة وتحدّياتها، وليس جسمًا بديلًا له القدرة على إيجاد حلول وبدائل سياساتية لأزمات تونس المتراكمة، وهذا تحديدًا ما حصل في تجارب الانتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. ولذلك، ما تحتاج إليه تونس اليوم هو البحث عن طرق وآليات لجعل جميع المؤسسات والنخب السياسية التونسية أكثر استجابةً للتونسيين ومطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بدلًا من مجرّد تأجيل الأزمات القائمة بمنح السلطة للتكنوقراط لفترة مؤقتة. إن لم يحصل ذلك، فإن جاذبية طبقة الخبراء والكفاءات في تونس ستزداد.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ سكرتير التحرير حكيم عنكر ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads